Synthetic Legal Data Generation for Saudi Family Law Courts Using Multi-Role Simulation

Zarah Shibli[1,*], Areej Alhothali[1], and Lulwah Al-Harigy[1]

[1]King Abdulaziz University, Department of Computer Science, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia
[*]zshibli0002@stu.kau.edu.sa

1 Prompt Templates

Baseline Prompt Template (Arabic)

قم بمحاكاة جلسة قضائية سعودية في قضية إثبات طلاق بناءً على وقائع القضية الموضحة أدناه.

تفاصيل القضية:
[معطيات القضية]

التعليمات:
- يجب أن تعرض المحاكاة مجريات الجلسة الواقعية بين القاضي، والمدعية (الزوجة)، والمدعى عليه (الزوج)، بما يشمل أقوال الأطراف وردودهم وما قد يطرحه القاضي من استفسارات توضيحية عند الحاجة.
- يتولى القاضي إدارة الجلسة، ويقوم بإصدار الحكم النهائي في نهاية الجلسة مع ذكر الأسباب النظامية التي استند عليه للحكم.
- استخدم أسلوبًا قضائيًا رسميًا باللغة العربية في عرض الجلسة.

يجب أن يكون تنسيق المخرجات كالتالي:
- وقائع الجلسة
- الأسباب النظامية (تبرير مختصر)
- منطوق الحكم (القرار النهائي)

Baseline Prompt Template (Translated - English)

Simulate a Saudi judicial hearing in a divorce verification case based on the facts outlined below.
Case Details:
[Case details]
Instructions:

- The simulation must present a realistic courtroom dialogue between the judge, the plaintiff (wife), and the defendant (husband), including statements, responses, and any clarifying questions posed by the judge when necessary.
- The judge manages the hearing and issues the final ruling at the end, including the legal reasoning supporting the judgment.
- Use a formal judicial style in Arabic when presenting the session.

Required Output Format:

- Facts of the Session
- Legal Reasoning (brief justification)
- Judgment Pronouncement (final decision)

Court Simulation Prompt Template (Arabic)

أنت منظومة متعددة الوكلاء تحاكي جلسة قضائية افتراضية أمام محكمة الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية، موضوعها دعوى إثبات طلاق.

الوكلاء:

١. القاضي
٢. المدعية (الزوجة)
٣. المدعى عليه (الزوج)
٤. كاتب الجلسة

أولاً: المدخلات الأساسية

اعتمد لتوليد سير الدعوى على المعطى الآتي:

{scenario} >

ويُعد هذا المعطى الأساس الذي تُبنى عليه جميع عناصر القضية، بينما تتولى اعتمادًا على هذا الأساس استكمال بقية الوقائع وفق ما يلزم لبناء ملف دعوى متكامل، ويشمل ذلك ما يلي:

* بيانات عقد النكاح وتاريخه.
* معلومات الأبناء (إن وُجدوا) وعددهم (لا بد أن تكون متوافقة مع حالة الزوجة وقت الواقعة).
* تاريخ واقعة الطلاق والظروف المحيطة بها.
* ما يرد من أقوال الشهود (إن وُجدوا).
* ما ورد من بينات أو قرائن داعمة (إن وُجدت).
* سبب عدم توثيق الزوج للطلاق.

ثانيًا: تعليمات تفصيلية للأدوار

(١) القاضي

أنت قاضٍ في دعوى إثبات طلاق، ومهمتك إدارة الجلسة والتحقق من الوقائع، وضبط مسار المرافعة، وطلب ما يلزم من بينات، واتخاذ القرارات، وإصدار الحكم وفقًا للأنظمة.

يجب أن تُبنى جميع قراراتك على أسس قانونية مستندة إلى المواد ذات الصلة، وعلى ما يُقدَّمْ في الجلسة من أقوال وشهادات وبينات وقرائن.

المراجع القانونية

١. نظام الأحوال الشخصية: يعتمد عليه في بيان ما إذا كان الطلاق قد وقع وفق شروطه، وتحديد نوعه، وعدد الطلقات، والعدة، وأثر توثيق الطلاق أو عدمه.

٢. نظام الإثبات: يُرجع إليه عند تقييم البينات، وتنظيم الشهادة، وشروط قبول الشاهد، واعتبار القرائن، واستدعاء الشهود أو استيضاحهم.

٣. نظام المرافعات الشرعية: يُستند إليه في إدارة الجلسة، وتنظيم أدوار المرافعة، وتحديد الطلبات، واستيضاح الوقائع، وطلب تقديم البينة، وسماع الشهود، وإصدار القرارات، والتأجيل عند الحاجة، وإقفال باب المرافعة قبل إصدار الحكم.

ـ تأكد دائمًا من قراءة المراجع القانونية وتحديد المواد المرتبطة بالوقائع قبل صياغة الأسباب النظامية.

المهام الأساسية للقاضي

١. افتتاح الجلسة وتحديد موضوعها: التثبت من بيانات الدعوى، وحضور الأطراف، وموضوع الدعوى.
٢. تمكين الطرفين من عرض وقائعهم: سماع دعوى المدعية وجواب المدعى عليه.
٣. طرح الأسئلة لاستكمال الوقائع الجوهرية: توجيه أسئلة دقيقة تربط أقوال الطرفين بالوقائع دون تكرار.
٤. إدارة المرافعة: ترتيب الردود، ومنع التكرار غير المؤثر، وضمان رد كل طرف على ما قدمه الآخر.
٥. طلب البينة والقرائن عند الحاجة الواقعية: مستندات، ورسائل، وتسجيلات، أو أي قرائن إلكترونية تدعم الدعوى أو الرد.
٦. سماع الشهود وتوثيق شهادتهم: التأكد من استيفاء شروط قبول الشهادة وتمكين الطرف الآخر من الرد.

٧. التأجيل عند الحاجة: لإحضار مستندات أو شهود أو استكمال إجراءات نظامية.
٨. تمكين الطرفين من الرد قبل إقفال المرافعة: التأكد من إبداء كل طرف لردود كافية على ما قدمه الآخر.
٩. التأمل والنظر في الوقائع والبينة: مراجعة المستندات والشهادات والقرائن وترجيحها وفق قواعد الترجيح.
١٠. إقفال المرافعة وإصدار الحكم: بناءً على النصوص النظامية، مع بيان أسباب القرار، ونوع الطلاق وآثاره.

التفكير الضمني المتسلسل للقاضي

١. استعراض ومراجعة جميع أقوال الطرفين والبينات المقدمة.
٢. تحديد العناصر الجوهرية للنزاع، مثل: الصيغة، وحالة الزوجة، وتحقق الشروط، والدخول والخلوة، والبينة والشهود، والمستندات أو القرائن.
٣. تحديد ما إذا كانت المعلومات المتاحة كافية لإصدار الحكم، أم تحتاج إلى استيضاح إضافي.
٤. طلب الاستيضاح عند الحاجة: توجيه أسئلة، أو طلب بينة، أو استدعاء شهود، بناءً على النقاط الغامضة أو المتنازع عليها.
٥. إدارة الردود بين الطرفين: تنظيم الردود بطريقة تسمح للطرف الآخر بالرد على ما قد يؤثر على الحكم، ومنع التكرار غير المؤثر.
٦. تحليل البينة والأدلة: مراجعة قوة البينة والشهود وربطها بالوقائع.
٧. الموازنة والترجيح: مقارنة جميع الوقائع والأدلة، ومراعاة قصد الزوج وحالة الزوجة، والتحقق من الشروط، لتحديد صحة الطلاق ونوعه.
٨. اتخاذ القرار النهائي: إذا كانت الوقائع والأدلة كافية لإصدار الحكم يُقفل باب المرافعة ويُصدر الحكم، وإذا لم تكتمل تُطلب بينة أو استيضاح إضافي قبل الحكم.

قيود على استيضاح الوقائع وإدارة الجلسة

* يسمح بالتحقق من الوقائع الظاهرة فقط، دون سؤال أحد الأطراف عن نية الطرف المقابل.
* توجيه الأسئلة فقط لتوضيح العناصر الجوهرية لإثبات أو نفي الطلاق.
* لا يُفترض ما لم يصرح به أحد الأطراف أو لا يدعمه دليل.
* تركيز الأسئلة على نقص البينة أو غموض الوقائع دون تكرار استفسارات تم الإجابة عليها.
* يمنع إعادة توجيه أسئلة حول أي واقعة أو أمر تم الإقرار به صراحة.
* الاستيضاح يقتصر على ما يؤثر مباشرة على صحة الطلاق ونوعه وآثاره.
* ذكر المواد القانونية يقتصر على قسم الأسباب النظامية.

الأسباب النظامية

فقرة متصلة، تتضمن:
* تلخيص الوقائع بعد سماع الدعوى والجواب والمرافعة والشهادات.
* تحليل الوقائع المؤثرة على صحة الطلاق وربط كل واقعة بالمواد القانونية ذات الصلة (نظام الأحوال الشخصية، ونظام الإثبات).

منطوق الحكم

صياغة رسمية متصلة تشمل:
* تقرير المحكمة بشأن ثبوت الطلاق أو رد الدعوى.
* تحديد نوع الطلاق (رجعي، بائن صغرى، بائن كبرى، أو غير مكتمل).
* لا تُذكر مواد قانونية في منطوق الحكم.
* بيان الحقوق والالتزامات المترتبة: العدة، ومؤخر المهر، والتوثيق، وإلزام الطرف الآخر بالإجراءات النظامية.
* توضيح إمكانية الاعتراض أو التصديق أمام محكمة الاستئناف والمدة النظامية.

(٢) كاتب الجلسة

أنت كاتب الجلسة في قضية إثبات طلاق، مهمتك توثيق كامل لسير الجلسة القضائية بأسلوب سردي متصل، مع الالتزام بالصياغة القانونية الرسمية دون أي تحليل أو استنتاج.

المهام الأساسية لكاتب الجلسة

١. افتتاح الجلسة وتسجيل الحضور

* تدوين تاريخ ووقت افتتاح الجلسة بدقة.
* تسجيل اسم الدائرة (مثلاً: دائرة الأحوال الشخصية رقم ...).
* تسجيل أسماء القضاة الحاضرين.
* تدوين أسماء الخصوم وأرقام هوياتهم، وأسماء وكلائهم إن وجدوا.
* تسجيل مستند نظر الدعوى (صحيفة الدعوى أو المذكرة).
* عند اختتام الجلسة:
  * تدوين وقت الاختتام بدقة.
  * توثيق وجود جلسة لاحقة أو عدمها، وسبب التأجيل إن وجد.
* لكل جلسة لاحقة: افتح الجلسة بنفس الأسلوب، دوّن تاريخها ووقتها، ثم اختتمها بتوثيق ما تم خلالها.

٢. توثيق المرافعة بالترتيب الزمني

* تسجيل الأقوال والردود بدقة، مع الالتزام بالصياغة القانونية الرسمية، مثل:
  * الأقوال المباشرة: «ادعت المدعية قائلة: ...»
  * ردود المدعى عليه: «وبعرض ذلك على المدعى عليه، أجاب: ...»
  * أسئلة القاضي واستيضاحاته: «وعند سؤال المدعى عليه ... قال: ...»، «وبعرض ذلك على المدعية، قالت...»
  * شهادات الشهود: «ثم حضر الشاهد ...، وقال: ...»
  * الاعتراضات والطلبات الإجرائية: «وبناءً على اعتراض الطرف ...، أجاب الشاهد: ...»

٣. ربط الجلسات المتابعة

* عند وجود جلسة لاحقة أو تقديم شهادات جديدة، استخدم عبارات ربط واضحة، مثل: «وفي جلسة أخرى بتاريخ ... حضر الشاهد ... وقدم شهادته ...»
* ضمن المحضر، دوّن أي مستندات أو شهادات معروضة رسميًا خلال الجلسة فقط.

٤. الحفاظ على التسلسل الزمني والسرد المتصل

* يجب أن يعكس المحضر تسلسل الأحداث من افتتاح الجلسة إلى ختام الجلسة.
* ربط الوقائع بشكل متسلسل يضمن وضوح المحضر للقاضي أو أي جهة قانونية لاحقة.

٥. عدم ذكر أدوار الأطراف بشكل مباشر

* تجنب استخدام الصيغ مثل: «قال القاضي»، «قالت المدعية»، «كاتب الجلسة:»، «دعوى المدعية»، «استيضاح القاضي»، بل دوّن الأقوال بصياغة رسمية.
* كل ما يُدوَنْ يجب أن يعكس ما دار فعليًا في الجلسة دون تفسير أو استنتاج شخصي.

٦. التوقيع على محضر الجلسة

* بعد انتهاء تدوين المحضر، حضّر نسخة للتوقيع من القاضي وكاتب الجلسة.
* إذا امتنع أي طرف عن التوقيع، دوّن ذلك صراحة في المحضر مع تاريخ ووقت التوثيق.

تعليمات السرية وحجب البيانات الشخصية

* تُحجب جميع البيانات الشخصية أو الحساسة المتعلقة بالأطراف أو القضاة أو الشهود أو الوكلاء عبر استبدال أي اسم أو رقم هوية أو عنوان أو مرجع أو رقم مستند بعلامة (...).
* عند تدوين الحضور أو المرافعات أو الشهادات أو المستندات أو الطلبات، يُستخدم الترميز (...) في كل موضع يحتمل كشف معلومة شخصية.
* يُحظر تضمين أي تفاصيل قد تُعرّف هوية الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويقتصر التوثيق على الإجراء النظامي أو الأقوال كما

وردت لفظًا.

(٣) المدعية

تمثّلين الزوجة المدعية أو وكيلتها في دعوى إثبات طلاق. مهمتك عرض الدعوى أمام المحكمة بواقعية، وتقديم البينات المؤيدة، والتفاعل مع القاضي والمدعى عليه بما يخدم إثبات وقوع الطلاق وفق الوقائع الثابتة.

المهام الأساسية للمدعية

١. عرض الدعوى

* تقديم وقائع الدعوى استنادًا إلى المدخلات الأساسية المتعلقة بعقد النكاح، والدخول والخلوة، والأبناء، وواقعة الطلاق.
* تحديد الطلب القانوني بإثبات وقوع الطلاق.
* الالتزام بعرض الوقائع الجوهرية فقط دون تعليقات أو استنتاجات شخصية، وبصياغة سردية متسلسلة.

٢. تقديم المستندات والبينات

* عرض أي مستندات أو مراسلات أو تسجيلات أو وثائق رسمية تعزّز الادعاء بوقوع الطلاق أو تثبت صيغة التلفظ.
* طلب سماع الشهود متى احتاجت الدعوى ذلك، مع ذكر:
  * أسمائهم وعلاقتهم بالزوجين.
  * وقائع شهادتهم المتعلقة بالطلاق فقط، دون الخروج عن السياق.

٣. التفاعل مع القاضي والمدعى عليه

* الإجابة على أسئلة القاضي بدقة ووضوح، دون تكرار ما سبق إلا إذا طُلب منك ذلك.
* عند الرد على دفوع المدعى عليه، قدّمي ردودًا موضوعية مرتّبة توضّح نقاط الخلاف وتدعم موقفك بالبينات المتاحة.
* طلب استدعاء شهود إضافيين أو تقديم بينات أخرى ردًّا على دفوع الزوج أو لسدّ أي نقص في الإثبات.

٤. الالتزام بصياغة واقعية وقانونية

* لا يُستخدم أي نص أو مواد أو مصطلحات قانونية في دعواك، بل ركّزي على سرد الوقائع والبينات كما جرت في الواقع.
* حافظي على تسلسل منطقي للأحداث، مع التركيز على الوقائع المؤثرة في إثبات الطلاق.

(٤) المدعى عليه

تمثّل الزوج المدعى عليه أو وكيله في دعوى إثبات الطلاق. مهمتك تقديم دفاعٍ منظم يعكس موقفك من ادعاء المدعية، بالاعتماد على الوقائع والبينات المتاحة، والتفاعل مع القاضي والمدعية وفق إجراءات الجلسة.

المهام الأساسية للمدعى عليه

١. تقديم الجواب

* عرض موقفك استنادًا إلى المدخلات الأساسية المتعلقة بعلاقة الزوجين وواقعة الطلاق.

٢. الرد على ادعاءات المدعية وأسئلة القاضي

* تتفاعل مع ما يُعرض عليك من أقوال وأسئلة من القاضي والمدعية، مركزًا على الوقائع محل النزاع.
* تنظّم ردودك بصورة متسلسلة توضّح نقاط الاتفاق والخلاف بينك وبين المدعية.
* تلتزم بعدم تكرار ما سبق الرد عليه إلا إذا استدعت الحاجة أو طلب منك القاضي.
* تتفاعل مع أي أسئلة أو ملاحظات يطرحها القاضي، وتبيّن ما يلزم من وقائع مؤيدة لموقفك.
* تحافظ على ثبات موقفك طوال الجلسات وتعرض دفاعك بأسلوب منظم ومترابط.

٣. الامتناع عن الاستشهاد بالنظام

* لا يُستخدم أي نص أو مواد أو مصطلحات قانونية في حديثك أو دفاعك، بل ركّز على سرد الوقائع والبينات كما جرت في الواقع.

ثالثًا: تسلسل الجلسات القضائية

١. افتتاح الجلسة.
٢. دعوى المدعية.
٣. جواب المدعى عليه.
٤. جلسات المرافعة المتكررة:
- أي ترتيب بين استيضاح القاضي، وردود الطرفين، والشهود.
- تكرار الحلقات حسب ظهور وقائع جديدة أو نقص البينة.
٥. إقفال باب المرافعة بعد اكتمال جميع الردود والبينات.
٦. إصدار الأسباب النظامية.
٧. إصدار منطوق الحكم.

رابعًا: المخرجات المطلوبة

يكون المخرج النهائي عبارة عن ملف واحد يتضمن ثلاثة أقسام فقط وبالترتيب التالي:
- المرافعة ورد الدعوى: سرد متصل كما دونه كاتب الجلسة.
- الأسباب النظامية: سرد متصل.
- منطوق الحكم: الصياغة النهائية للحكم القضائي.

Court Simulation Prompt Template (Translated - English)

You are a multi-agent system simulating a virtual court session before the Personal Status Court in the Kingdom of Saudi Arabia, concerning a lawsuit to prove a divorce (divorce proof claim).

Agents:

1. The Judge
2. The Plaintiff (Wife)
3. The Defendant (Husband)
4. The Court Clerk

First: Primary Inputs

Rely on the following input to generate the course of the lawsuit:
< {scenario} >
This input is considered the foundation upon which all elements of the case are built. Based on this foundation, you shall complete the remaining facts as necessary to build a comprehensive case file, which includes the following:

- Marriage contract details and date.
- Information about children (if any) and their number (must be consistent with the wife's status at the time of the incident).
- The date of the divorce incident and surrounding circumstances.
- Statements of witnesses (if any).
- Supporting evidence or presumptions (if any).
- The reason the husband failed to officially document the divorce.

Second: Detailed Role Instructions

(1) The Judge

You are a judge in a divorce proof lawsuit. Your task is to manage the session, verify the facts, control the course of the pleading, request necessary evidence, make decisions, and issue the ruling according to the regulations.
All your decisions must be based on legal grounds supported by relevant articles, and on the statements, testimonies, evidence, and presumptions presented in the session.

Legal References

1. Personal Status Law: Relied upon to clarify whether the divorce occurred according to its conditions, determine its type, the number of divorces (talaqs), the waiting period (Iddah), and the effect of documenting or not documenting the divorce.
2. Law of Evidence: Consulted when evaluating evidence, organizing testimony, verifying witness admissibility conditions, considering presumptions, and summoning or questioning witnesses.

3. Law of Civil Procedure: Relied upon for managing the session, organizing pleading turns, determining requests, clarifying facts, requesting the submission of evidence, hearing witnesses, issuing decisions, postponing when necessary, and closing the pleading phase before issuing the ruling.

- Always ensure you read the legal references and identify the articles related to the facts before drafting the legal reasoning.

Core Tasks of the Judge

1. Opening the session and defining its subject: Verifying the lawsuit data, the presence of parties, and the subject matter.
2. Enabling both parties to present their facts: Hearing the plaintiff's claim and the defendant's response.
3. Asking questions to complete material facts: Directing precise questions that connect the parties' statements to the facts without repetition.
4. Managing the pleading: Organizing responses, preventing non-impactful repetition, and ensuring each party responds to what the other has presented.
5. Requesting evidence and presumptions when factually needed: Documents, messages, recordings, or any electronic presumptions that support the claim or the response.
6. Hearing witnesses and documenting their testimony: Ensuring the conditions for accepting testimony are met and enabling the other party to respond.
7. Postponement when necessary: To bring documents or witnesses, or to complete statutory procedures.
8. Enabling parties to respond before closing the pleading: Ensuring each party has provided sufficient responses to the other's submissions.
9. Contemplation and consideration of facts and evidence: Reviewing documents, testimonies, and presumptions, and weighing them according to the rules of preponderance.
10. Closing the pleading and issuing the ruling: Based on statutory texts, stating the reasons for the decision, the type of divorce, and its effects.

Judge's Implicit Sequential Thinking

1. Reviewing all statements of the parties and submitted evidence.
2. Identifying the material elements of the dispute, such as: the phrasing (formula), the wife's status, fulfillment of conditions, consummation and valid privacy (Khulwa), evidence and witnesses, and documents or presumptions.
3. Determining whether the available information is sufficient to issue a ruling or requires additional clarification.
4. Requesting clarification when needed: Asking questions, requesting evidence, or summoning witnesses based on ambiguous or disputed points.
5. Managing responses between parties: Organizing responses in a way that allows the other party to reply to anything that might affect the ruling, and preventing non-impactful repetition.
6. Analyzing evidence and proofs: Reviewing the strength of the evidence and witnesses and linking them to the facts.
7. Weighing and Balancing: Comparing all facts and evidence, considering the husband's intent and the wife's status, and verifying conditions to determine the validity and type of divorce.
8. Making the final decision: If facts and evidence are sufficient, close the pleading and issue the ruling; if incomplete, request further evidence or clarification before ruling.

Constraints on Fact Clarification and Session Management

- Verification is allowed only for apparent facts, without asking either party about the opposing party's intent.
- Questions should be directed only to clarify material elements to prove or deny the divorce.
- Do not assume anything unless explicitly stated by a party or supported by evidence.
- Focus questions on lack of evidence or ambiguity of facts without repeating already answered queries.
- Do not redirect questions regarding any fact or matter that has been explicitly acknowledged.
- Clarification is limited to what directly affects the validity, type, and effects of the divorce.
- Mentioning legal articles is restricted to the Legal Reasoning section.

Legal Reasoning

A continuous paragraph, containing:

- Summarizing the facts after hearing the claim, response, pleadings, and testimonies.
- Analyzing the facts affecting the validity of the divorce and linking each fact to the relevant legal articles (Personal Status Law and Law of Evidence).

Pronouncement of the Ruling
A continuous formal formulation including:

- The court's decision regarding the establishment of the divorce or the dismissal of the claim.
- Determining the type of divorce (revocable, minor irrevocable, major irrevocable, or incomplete).
- No legal articles should be mentioned in the pronouncement of the ruling.
- Stating the resulting rights and obligations: Iddah (waiting period), deferred dowry, documentation, and compelling the other party to undertake statutory procedures.
- Clarifying the possibility of appeal or ratification before the Court of Appeal and the statutory period.

(2) The Court Clerk

You are the court clerk in a divorce proof case. Your task is to fully document the course of the judicial session in a continuous narrative style, adhering to formal legal drafting without any analysis or deduction.

Core Tasks of the Court Clerk

1. Opening the session and recording attendance
    - Accurately recording the date and time of the session's opening.
    - Recording the circuit's name (e.g., Personal Status Circuit No. ...).
    - Recording the names of the attending judges.
    - Recording the names and ID numbers of the litigants, and their representatives if any.
    - Recording the basis for hearing the case (the statement of claim or memorandum).
    - Upon concluding the session:
        - Accurately recording the time of conclusion.
        - Documenting whether there is a subsequent session or not, and the reason for postponement if applicable.
    - For each subsequent session: Open the session in the same manner, record its date and time, then conclude it by documenting what took place.
2. Documenting the pleading in chronological order
    - Accurately recording statements and responses, adhering to formal legal drafting, such as:
        - Direct statements: 'The plaintiff claimed, saying: ...'
        - Defendant's responses: 'Upon presenting this to the defendant, he answered: ...'
        - Judge's questions and clarifications: 'When asking the defendant..., he said:...', 'Upon presenting this to the plaintiff, she said:...'
        - Witness testimonies: 'Then the witness ... attended, and said: ...'
        - Objections and procedural requests: 'Based on the objection of party ..., the witness answered: ...'
3. Linking consecutive sessions
    - When there is a subsequent session or new testimonies/documents are submitted, use clear linking phrases, such as: 'In another session dated ..., the witness ... attended and provided his testimony ...'
    - Within the minutes, only record documents or testimonies officially presented during the session.
4. Maintaining chronological order and continuous narrative
    - The minutes must reflect the sequence of events from the opening to the conclusion of the session.
    - Linking facts sequentially ensures the minutes are clear to the judge or any subsequent legal authority.
5. Not mentioning parties' roles directly
    - Avoid using formats like: 'The Judge said', 'The Plaintiff said', 'Court Clerk:', 'Plaintiff's claim', 'Judge's clarification'. Instead, record statements in a formal drafting style.
    - Everything recorded must reflect what actually transpired in the session without personal interpretation or deduction.
6. Signing the session minutes
    - After completing the documentation of the minutes, prepare a copy for signature by the judge and the court clerk.
    - If any party refuses to sign, explicitly note this in the minutes along with the date and time of documentation.

Confidentiality and Data Redaction Instructions

- All personal or sensitive data related to parties, judges, witnesses, or representatives must be redacted by replacing any name, ID number, address, reference, or document number with (...).
- When recording attendance, pleadings, testimonies, documents, or requests, the code (...) is used in every place that might reveal personal information.
- It is strictly prohibited to include any details that could directly or indirectly identify persons, and documentation is limited to the statutory procedure or statements exactly as uttered.

(3) The Plaintiff

You represent the plaintiff (wife) or her legal representative in a divorce proof lawsuit. Your task is to present the claim before the court realistically, provide supporting evidence, and interact with the judge and the defendant in a way that serves to prove the occurrence of the divorce based on established facts.

Core Tasks of the Plaintiff

1. Presenting the claim
    - Presenting the facts of the case based on the primary inputs related to the marriage contract, consummation and valid privacy, children, and the divorce incident.
    - Specifying the legal request to prove the occurrence of the divorce.
    - Adhering to presenting only the material facts without personal comments or deductions, in a sequential narrative style.
2. Submitting documents and evidence
    - Presenting any documents, correspondence, recordings, or official papers that support the claim of divorce or prove the phrasing of the utterance.
    - Requesting to hear witnesses when the case requires it, mentioning:
        - Their names and relationship to the spouses.
        - The facts of their testimony related to the divorce only, without deviating from the context.
3. Interacting with the Judge and Defendant
    - Answering the judge's questions accurately and clearly, without repeating what was previously said unless requested to do so.
    - When responding to the defendant's defenses, provide objective, organized responses that clarify points of contention and support your position with available evidence.
    - Requesting the summoning of additional witnesses or providing other evidence in response to the husband's defenses or to fill any gap in proof.
4. Adhering to realistic and legal drafting
    - Do not use any legal texts, articles, or terminology in your claim, but focus on narrating the facts and evidence as they occurred in reality.
    - Maintain a logical sequence of events, focusing on the facts that impact the proof of divorce.

(4) The Defendant

You represent the defendant (husband) or his legal representative in a divorce proof lawsuit. Your task is to present an organized defense reflecting your position on the plaintiff's claim, relying on available facts and evidence, and interacting with the judge and plaintiff according to session procedures.

Core Tasks of the Defendant

1. Presenting the response
    - Presenting your position based on the primary inputs regarding the spouses' relationship and the divorce incident.
2. Responding to the plaintiff's claims and the judge's questions
    - Interacting with the statements and questions presented to you by the judge and plaintiff, focusing on the disputed facts.
    - Organizing your responses sequentially to clarify points of agreement and disagreement between you and the plaintiff.
    - Committing to not repeating what has already been answered unless necessary or requested by the judge.

- Interacting with any questions or remarks raised by the judge, and clarifying necessary facts supporting your position.
- Maintaining the consistency of your position throughout the sessions and presenting your defense in an organized and coherent manner.

3. Refraining from citing the law
    - Do not use any legal texts, articles, or terminology in your speech or defense. Instead, focus on narrating the facts and evidence as they occurred in reality.

Third: Sequence of Judicial Sessions

1. Opening the session.
2. Plaintiff's claim.
3. Defendant's response.
4. Repeated pleading sessions:
    - Any order between the judge's clarification, the parties' responses, and witnesses.
    - Repeating loops as new facts emerge or evidence is lacking.
5. Closing the pleading phase after all responses and evidence are completed.
6. Issuing the legal reasoning.
7. Issuing the pronouncement of the ruling.

Fourth: Required Outputs
The final output shall be a single file containing only three sections in the following order:

- Pleading and response to the claim: A continuous narrative as recorded by the court clerk.
- Legal Reasoning: A continuous narrative.
- Pronouncement of the Ruling: The final formulation of the judicial ruling.

2 Example of Expert Refinement

While the results demonstrate the high efficacy of the proposed methodology, analysis reveals the absolute necessity of the Human-in-the-Loop (HITL) intervention.

However, the model exhibits inconsistencies in certain edge cases, particularly when the wife is menstruating and no consummation or valid isolation *khalwa* has occurred. This limitation arises because, although the model relies on the Saudi Family Law and the explanatory descriptions provided by the Ministry of Justice, these sources do not explicitly address the legal relevance of menstruation in relation to the state of intercourse. As a result, the model lacks sufficient normative guidance to incorporate this factor into its reasoning. This ambiguity can adversely affect both the legal analysis and the final simulated judgment.

During the Post-Generation Evaluation and Case Correction, legal experts explicitly identified this issue and provided corrective feedback to address deficiencies in both legal reasoning and the final judgment. For example, in Case No. 1, the expert reviewer noted that the case was good in terms of factual presentation, alignment with legal reasoning, and use of appropriate legal language. However, the expert identified a substantive error in the judgment pronouncement concerning the legal characterization of divorce in a specific edge case, which is that the divorce of a menstruating woman who has not been consummated with is valid, and there is no Sunnah or Bid'ah regarding her divorce, which is not valid for a woman who has been consummated with.

A clear discrepancy emerged between the model-generated judgment and the legally correct outcome governed by established Islamic jurisprudence. The generated judgment treated the divorce of a menstruating wife with whom the marriage had not been consummated to be legally invalid, implicitly generalizing it within the restrictive framework of *Talaq al-Bid'ah* (innovated divorce). In contrast, the correct legal position—enforced during expert post-review—aligns with established doctrinal jurisprudence distinguishing between consummated and non-consummated marriages.

As noted by Al Khunain, the divorce of a menstruating woman prior to consummation is legally valid

and effective, as the classificatory distinction between *Sunnah* and *Bid'ah* divorce does not apply in such instances due to the absence of a waiting period (*Iddah*),

تقع الفرقة على الزوجة من غير نظر لحالها ـ من حيض أو نفاس أو طهر جامعها فيه ـ في الأحوال التالية : 1 . إذا كان الطلاق للزوجة وهي حامل قد تبين حملها. 2 . إذا كان الطلاق قبل الدخول بالزوجة.[1]

Ibn Uthaymeen elaborates on this concept as follows:

وقوله: «وغير مدخول بها» أي: ولا سنة ولا بدعة لغير مدخول بها، لو زاد المؤلف: أو مخلو بها، أو قال بدلاً من هذا: لمن لا عدة عليها، لكان أولى وأعم؛ يعني لا سنة ولا بدعة لمن لا عدة عليها، وهي التي طلقت قبل الدخول والخلوة والمس وما أشبه ذلك مما تقدم في الصداق، يعني إذا كانت المرأة لا تلزمها العدة في الطلاق فلا سنة ولا بدعة في طلاقها؛ لأن الله تعالى يقول: فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَتهِنَ [الطلاق: 1]، وهذه لا عدة لها، فإذا لم يكن لها عدة فطلقها متى شئت، فلو أن رجلاً تزوج امرأة وعقد عليها ولم يدخل بها، وبعد مضي شهر طلقها وهي حائض، فالطلاق ليس بحرام بل هو جائز ولا شيء عليه؛ لأن هذه المرأة لا عدة لها، والله ـ عز وجل ـ يقول: فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَتهِنَ.[2]

This error illustrates a critical limitation in the reasoning process: overlapping legal concepts were incorrectly generalized due to the absence of explicit doctrinal clarification in the laws descriptions. The expert intervention ultimately demonstrated the indispensable value of the HITL, proving the human expert's ability to seamlessly synthesize formal judicial drafting with accurate substantive jurisprudence, reconstructing the output into a highly realistic and legally accurate court simulation.

To structurally analyze the mechanics of this expert intervention in Case No. 1, a comprehensive comparative analysis between the generated baseline and the expert-corrected version is provided across four tables. Table S3 and Table S1 present the English and original Arabic transformations applied to the Factual. Subsequently, Table S4 and Table S2 detail the English and original Arabic refinements applied to the Legal Reasons and final Judgment Pronouncement.

[1] Abdullah Al-Khunain, *Sharh Nizam al-Ahwal al-Shakhsiyyah al-Saudi*, 1st ed. (Riyadh, Saudi Arabia: Dar al-Hadara for Publishing and Distribution, 2024), 2 vols.

[2] Muhammad Al-Uthaymeen, *Al-Sharh al-Mumti' 'Ala Zad al-Mustaqni'*, 1st ed. (Riyadh, Saudi Arabia: Dar Ibn al-Jawzi, 2002), 15 vols.

Arabic	
Generated Case (Fact)	**Corrected Case (Fact)**
محضر الجلسة القضائية بسم الله الرحمن الرحيم افتُتحت الجلسة يوم (...) الموافق .../.../1445هـ، الساعة (...) صباحاً، في الدائرة (...) بمحكمة الأحوال الشخصية بـ (...)، بحضور القاضي (...)، وبحضور المدعية (...)، سعودية الجنسية، بموجب الهوية الوطنية رقم (...)، أصالة عن نفسها، وحضور المدعى عليه (...)، سعودي الجنسية، بموجب الهوية الوطنية رقم (...)، أصالة عن نفسه. وبسؤال المدعية عن دعواها، ادعت قائلة: "لقد تزوجتُ بالمدعى عليه بموجب عقد النكاح رقم (...) وتاريخ .../.../....هـ، ولم يدخل بي ولم يخلُ بي الخلوة الشرعية الموجبة للعدة، ولا يوجد بيننا أبناء. وبتاريخ .../.../....هـ، قام المدعى عليه بتطليقي بطلقة واحدة بقوله في مقطع صوتي أرسله لي: (أنتِ طالق)، وقد صادف هذا اللفظ كوني في فترة الحيض، ولما كان المدعى عليه ينكر وقوع هذا الطلاق ويماطل في توثيقه؛ لذا أطلب من فضيلتكم إثبات وقوع طلقة واحدة، وإثبات بينونتي منه بينونة صغرى لعدم الدخول". وبعرض ذلك على المدعى عليه أجاب قائلاً: "ما ذكرته المدعية من الزوجية وعدم الدخول والخلوة وعدم وجود أبناء فهو صحيح، أما دعواها بأني طلقتها فغير صحيح، ولم أتلفظ بالطلاق، ولا أقر بوقوعه، وهذه دعوى كيدية". وعند سؤال المدعية عن البينة على دعواها، أجابت: "لديّ مقطع صوتي مرسل من رقم جوال المدعى عليه إلى جوالي عبر تطبيق (واتساب)، بصوته وهو يصرح بالطلاق". فطلب القاضي من المدعية عرض المقطع، فقامت بتشغيله في مجلس الحكم، وسُمِع فيه صوت رجل يقول بوضوح: "يا (...) اعتبري نفسك مطلقة، أنتِ طالق". وبعرض المقطع الصوتي على المدعى عليه وسؤاله: هل هذا صوتك؟ وهل قمت بإرسال هذه الرسالة؟ أجاب قائلاً: "نعم، الصوت صوتي، والرقم رقمي، ولكنني لم أقصد إيقاع الطلاق حقيقةً، بل كنت في حالة غضب ونقاش حاد، ولم تتجه نيتي لإنهاء العلاقة الزوجية". فسأل القاضي المدعى عليه: "هل كنت تعلم بحال المدعية وقت إرسال المقطع الصوتي من حيث الطهر أو الحيض؟". فأجاب المدعى عليه: "نعم، كنت أعلم أنها كانت في فترة الحيض، فقد أخبرتني بذلك قبل المكالمة بيوم". وبعرض ذلك على المدعية، قالت: "صحيح، كنت حائضاً وقتها وهو يعلم بذلك، ولكنه تلفظ بالطلاق وأنا أريد إثباته لأتحلل منه". فعاد القاضي وسأل المدعية: "هل لديكِ شهود حضروا الواقعة أو سمعوا اللفظ مباشرة من المدعى عليه غير هذا التسجيل؟". فأجابت: "لا، الواقعة كانت عبر المراسلة". ثم سأل القاضي الطرفين: "هل هناك صلح أو تراجع؟". فأصرت المدعية على إثبات الطلاق، وتمسك المدعى عليه بأن نيته لم تنعقد عليه وأنه لا يرغب في الانفصال. وبناءً على ما تقدم من إقرارات الطرفين حول واقعة التلفظ، وحال الزوجة، وعلم الزوج بها، قرر القاضي إقفال باب المرافعة لتهيئة القضية للحكم.واختتمت الجلسة الساعة (...)، وحُرر المحضر بذلك.	**محضر الجلسة القضائية** بسم الله الرحمن الرحيم افتُتحت الجلسة يوم (...) الموافق .../.../1445هـ، الساعة (...) صباحاً، في الدائرة (...) بمحكمة الأحوال الشخصية بـ (...)، بحضور القاضي (...)، وبحضور المدعية (...)، سعودية الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم (...)، أصالة عن نفسها، وبحضور المدعى عليه (...)، سعودي الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم (...)، أصالة عن نفسه. وبسؤال المدعية عن دعواها، ادعت قائلة: "لقد تزوجتُ بالمدعى عليه بموجب عقد الزواج رقم (...) وتاريخ .../.../....هـ، ولم يدخل بي ولم يخلُ بي الخلوة الشرعية. وبتاريخ .../.../....هـ، أرسل المدعى عليه رسالة صوتية إلى جوالي عبر تطبيق (واتساب) قال فيها: (أنتِ طالق)، وقد صدر هذا اللفظ حال كوني في فترة الحيض وهو يعلم بذلك. ولما كان المدعى عليه ينكر وقوع الطلاق ويماطل في توثيقه؛ أطلب إثبات وقوع طلقة واحدة، هذه دعواي". وبعرض ذلك على المدعى عليه أجاب قائلاً: "ما ذكرته المدعية من الزوجية وعدم الدخول والخلوة فهو صحيح، أما دعواها بأني طلقتها فغير صحيح، ولم أتلفظ بالطلاق، ولا أقر بوقوعه، وأطلب رد الدعوى". وبطلب البينة من المدعية، قدمت دليلاً رقمياً عبارة عن مقطع صوتي مرسل من رقم جوال المدعى عليه إلى جوالها، سُمِع فيه صوت رجل يقول بوضوح: "يا (...) اعتبري نفسك مطلقة، أنتِ طالق". وبعرض المقطع الصوتي على المدعى عليه، صادق على صحة صدوره منه، وأن الرقم المرسِل عائد له، إلا أنه دفع بانتفاء نية إيقاع الطلاق وإنهاء العلاقة الزوجية. وبسؤاله عن حال المدعية وقت إرسال المقطع، أقر بعلمه بكونها في فترة الحيض حينها، وهو ما صادقت عليه المدعية. ولصلاحية الدعوى للفصل فيها، قررت الدائرة إقفال باب المرافعة لتهيئة القضية للحكم.

Supplementary Table S1: Comparative analysis of Factual before and after HITL refinement (Original Arabic).

Arabic	
Generated Case (Legal Reasons and Judgment)	**Corrected Case (Legal Reasons and Judgment)**
الأسباب النظامية بناءً على الدعوى المقدمة من المدعية بطلب إثبات طلاق المدعى عليه لها قبل الدخول والخلوة، وبناءً على إقرار المدعى عليه بالزوجية وعدم الدخول، وإنكاره ابتداءً للتلفظ بالطلاق، ثم إقراره بصحة المقطع الصوتي المنسوب إليه بعد سماعه، ودفعه بأنه لم ينوِ الطلاق. ولما كان الثابت من وقائع الدعوى وإقرار الطرفين في مجلس الحكم أن الزوج (المدعى عليه) تلفظ بصريح الطلاق في المقطع الصوتي بقوله "أنتِ طالق"، والأصل في اللفظ الصريح وقوعه قضاءً دون النظر إلى النية وفقاً للمادة (78/1) من نظام الأحوال الشخصية التي نصت على أن اللفظ الصريح يقع به الطلاق سواء اقترن بنية أم لم يقترن. إلا أنه لما كان من الثابت أيضاً بإقرار الطرفين المتطابق في مجلس الحكم أن المدعية كانت في حالة (حيض) وقت صدور التلفظ، وأن المدعى عليه كان (عالماً) بحالها تلك حين التلفظ؛ وحيث إن نظام الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 06/08/1443هـ قد نص صراحة في المادة (80) الفقرة (4) على أنه: "لا يقع الطلاق في الحالات الآتية: ... 4- إذا كانت الزوجة في حال حيض، أو نفاس، أو طهر جامعها زوجها فيه، وكان الزوج يعلم بحالها". ولما كان القصد الشرعي والنظامي من تشريع الطلاق هو الحل المعتبر الذي تترتب عليه آثاره، وقد جعل المنظم وقوع الطلاق في الحيض مع علم الزوج مانعاً من موانع وقوعه، حمايةً للأسرة وتقليلاً لحالات الطلاق البدعي؛ فإن ما صدر من المدعى عليه -وإن كان بلفظ صريح- يُعد لغواً لا يترتب عليه أثر شرعي أو نظامي لانعقاد المانع النظامي وقت التلفظ. وحيث إن المحكمة تتقيد في أحكامها بنصوص النظام، ولا عبرة برغبة المدعية في إثبات الطلاق ما دام قد فقد شرطاً من شروط صحته ووقوعه وفقاً للنظام المرعي؛ لذلك فإن الدعوى بإثبات الطلاق تكون حرية بالرد لعدم وقوع الطلاق نظاماً. **منطوق الحكم** حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: رد دعوى المدعية (...) بطلب إثبات الطلاق؛ لعدم وقوعه نظاماً؛ لكونها كانت حائضاً وقت التلفظ مع علم الزوج بذلك. ثانياً: إفهام الطرفين بأن عقد النكاح الرابط بينهما لا يزال قائماً ومستمراً، وأن الزوجية لم تنقضِ بهذا التلفظ. ثالثاً: للمدعية والمدعى عليه حق الاعتراض على هذا الحكم بطريق الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام نسخة الحكم، وإلا اكتسب الحكم الصفة القطعية. وبهذا حُكم، وأفهم الطرفان بمضمونه. والله الموفق،،،	**الأسباب النظامية** تأسيساً على الدعوى والإجابة، وبناءً على إقرار المدعى عليه بصحة المقطع الصوتي المنسوب إليه وتلفظه بعبارة الطلاق، فإنه يُعد دليلاً رقمياً معتبراً ومُثبتاً للواقعة وفقاً للمادتين (الثالثة والخمسون) و(الرابعة والخمسون) من نظام الإثبات. ولما كان اللفظ الصادر من المدعى عليه يُعد من صريح الطلاق، استناداً للمادة (الثامنة والسبعين/فقرة 1) من نظام الأحوال الشخصية والتي نصت على أن اللفظ الدال على الطلاق نوعان ومنها: (صريح، وهو لفظ الطلاق أو ما تصرف منه). ولما كان المقرر قضاءً أن اللفظ الصريح يقع به الطلاق ولا يفتقر إلى نية لإيقاعه؛ فلا يُلتفت لدفع المدعى عليه بانتفاء النية. وأما ما ثبت من كون المدعية حائضاً وقت التلفظ وعلم الزوج بذلك؛ فإنه ولئن نصت المادة (الثمانون/فقرة 4) من نظام الأحوال الشخصية على عدم وقوع الطلاق في حال الحيض، إلا أن هذا المنع مناط بالزوجة المدخول بها لارتباطه بمدة العدة وخوف تطويلها، وذلك بدلالة المادة (السابعة عشرة بعد المائة) من ذات النظام. وحيث أقر الطرفان بعدم الدخول والخلوة، ولما كانت غير المدخول بها لا عدة عليها أصلاً؛ فإن طلاقها في الحيض يقع صحيحاً ونافذاً لانتفاء الموجب الشرعي والنظامي للمنع. وحيث إن الطلاق قد وقع قبل الدخول، فإن الزوجة تبين من زوجها بمجرد وقوعه بينونة صغرى استناداً للمادة (السادسة والثمانين/فقرة 2) من نظام الأحوال الشخصية. **منطوق الحكم** حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: ثبوت وقوع طلاق المدعى عليه (...) لزوجته المدعية (...)، طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى قبل الدخول والخلوة، بتاريخ .../.../....هـ، ولا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين. ثانياً: إفهام الطرفين بأن لهما حق الاعتراض على هذا الحكم عن طريق الاستئناف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ استلام صك الحكم، وإلا سقط حقهما في الاستئناف واكتسب الحكم الصفة القطعية

Supplementary Table S2: Comparative analysis of Legal Reasons and final Judgment Pronouncement before and after HITL refinement (Original Arabic).

Englidh	
Corrected Case (Fact)	**Generated Case (Fact)**
Record of the Court Session In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful. The session was convened on (…) corresponding to …/…/1445 AH, at (…) a.m., before the (…) Circuit of the Personal Status Court in (…). The hearing was held in the presence of the presiding judge (…), the plaintiff (…), a Saudi national holding National ID No. (…), appearing on her own behalf, and the defendant (…), a Saudi national holding National ID No. (…), appearing on his own behalf. Upon the plaintiff being asked to state her claim, she declared as follows: "I married the defendant pursuant to Marriage Contract No. (…) dated …/…/… AH. The marriage was neither consummated, nor did any lawful seclusion (khulwa shar'iyya) occur between us. On …/…/… AH, the defendant sent a voice message to my mobile phone via WhatsApp, in which he stated: 'You are divorced.' This statement was made while I was in a state of menstruation, of which he was aware. As the defendant denies the occurrence of the divorce and is delaying its formal documentation, I request the court to establish the occurrence of a single pronouncement of divorce. This is my claim." The defendant was presented with the foregoing and responded: "What the plaintiff has stated regarding the existence of the marriage, the lack of consummation, and the absence of lawful seclusion is correct. However, her allegation that I divorced her is untrue. I did not utter any words of divorce, nor do I acknowledge its occurrence. I request dismissal of the claim." Upon the plaintiff being asked to produce evidence, she submitted a digital audio recording sent from the defendant's mobile number to her own. The recording was played, and a male voice was clearly heard stating: "O (…), consider yourself divorced; you are divorced." When the recording was presented to the defendant, he acknowledged that it was issued by him and that the sending number belonged to him. However, he contended that he did not intend thereby to effect a divorce or to terminate the marital relationship. Upon being questioned regarding the plaintiff's condition at the time the recording was sent, he admitted that he knew she was in a state of menstruation, which the plaintiff also confirmed. As the case was deemed ready for adjudication, the Circuit ordered the closure of the pleadings and the conclusion of the hearing, in preparation for issuing judgment.	Record of the Court Session In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful. The session was convened on (…) corresponding to …/…/1445 AH, at (…) a.m., before the (…) Circuit of the Personal Status Court in (…). The hearing was held in the presence of the presiding judge (…), the plaintiff (…), a Saudi national holding National ID No. (…), appearing on her own behalf, and the defendant (…), a Saudi national holding National ID No. (…), appearing on his own behalf. Upon the plaintiff being asked to state her claim, she declared as follows: "I married the defendant pursuant to Marriage Contract No. (…) dated …/…/… AH. The marriage was neither consummated, nor did any lawful seclusion (khulwa shar'iyya) giving rise to the waiting period ('iddah) occur between us, and no children have been born of this marriage. On …/…/… AH, the defendant divorced me by a single pronouncement of ṭalāq, as stated in a voice message he sent to me, saying: 'You are divorced.' This statement occurred while I was in a state of menstruation, of which he was aware. As the defendant denies the occurrence of this divorce and delays its formal documentation, I request Your Honour to establish the occurrence of a single pronouncement of ṭalāq and to rule that I am separated from him by a minor irrevocable separation (baynūnah ṣughrā) due to non-consummation. This is my claim." The defendant was presented with the foregoing and responded: "What the plaintiff has stated regarding the existence of the marriage, the absence of consummation, the absence of lawful seclusion, and the absence of children is correct. However, her allegation that I divorced her is untrue. I did not utter any words of ṭalāq, nor do I acknowledge its occurrence. This is a vexatious claim." Upon the plaintiff being asked to produce evidence in support of her claim, she stated: "I have a digital audio recording sent from the defendant's mobile number to my mobile phone via the WhatsApp application, in which he expressly pronounces the divorce." Thereupon, the Court directed the plaintiff to play the recording in the hearing, which she did. A male voice was clearly heard stating: "O (…), consider yourself divorced; you are divorced." The recording was then presented to the defendant, who was asked: "Is this your voice, and did you send this message?" He replied: "Yes, the voice is mine, and the number is mine; however, I did not intend thereby to effect a divorce. I was in a state of anger and engaged in a heated discussion, and my intention was not directed toward terminating the marital relationship." The Court then inquired of the defendant: "Were you aware of the plaintiff's condition at the time of sending the audio recording, specifically whether she was in a state of purity or menstruation?" He replied: "Yes, I was aware that she was in a state of menstruation, as she had informed me of this the day before the communication." When this was put to the plaintiff, she confirmed: "That is correct. I was menstruating at the time, and he was aware of this; nevertheless, he pronounced the ṭalāq, and I seek to have it established so that I may be legally released from the marital bond." The Court then asked the plaintiff whether she had any witnesses who were present at the incident or who directly heard the pronouncement from the defendant other than the recording. She replied: "No; the incident occurred through electronic correspondence." The Court then inquired of both parties whether any reconciliation or retraction had occurred. The plaintiff maintained her request to establish the divorce, while the defendant persisted in his position that no intention to effect ṭalāq had been formed and that he does not wish to dissolve the marriage. In light of the foregoing, including the parties' statements concerning the utterance of the pronouncement, the condition of the wife at the relevant time, and the husband's knowledge thereof, the Court determined that the case is ready for adjudication. Accordingly, it ordered the closure of the pleadings and the conclusion of the hearing in preparation for the issuance of judgment. The session was concluded at (…), and this record was duly drawn up.

Supplementary Table S3: Comparative analysis of Factual before and after HITL refinement (English translation).

English	
Corrected Case (Legal Reasons and Judgment)	**Generated Case (Legal Reasons and Judgment)**
Legal Reasons Based on the claim and response, and in light of the defendant's admission of the authenticity of the audio recording attributed to him and his utterance of the divorce pronouncement, it is considered valid digital evidence proving the incident according to Articles (53) and (54) of the Evidence Law. Since the statement made by the defendant constitutes an explicit divorce, pursuant to Article (78/1) of the Personal Status Law, which stipulates that there are two types of statements indicating divorce, one of which is: (explicit, which is the word 'divorce' or its derivatives). And since it is established in legal precedent that an explicit statement effectes divorce and does not require intent to effect it, the defendant's claim of lack of intent is disregarded. As for the established fact that the plaintiff was menstruating at the time of the pronouncement and that the husband was aware of this; While Article 80, Paragraph 4 of the Personal Status Law stipulates that divorce does not take effect during menstruation, this prohibition applies only to a wife with whom the marriage has been consummated, due to its connection to the waiting period (iddah) and the fear of prolonging it, as indicated in Article 117 of the same law. Since both parties acknowledged the absence of consummation and seclusion, and since a wife with whom the marriage has not been consummated is not subject to an iddah at all, her divorce during menstruation is valid and enforceable, as there is no legal or religious basis for the prohibition. Furthermore, since the divorce occurred before consummation, the wife is irrevocably divorced from her husband immediately upon its occurrence, based on Article 86, Paragraph 2 of the Personal Status Law. **Judgment** The court ruled as follows: First: The defendant (...) divorced his wife, the plaintiff (...), with a single irrevocable divorce (minor separation) before consummation and seclusion, on .../.../.... AH, and she is not permissible for him except with a new marriage contract and dowry. Second: Informing both parties that they have the right to object to this ruling by way of appeal within (thirty) days from the date of receiving the judgment document, otherwise the ruling will acquire the status of finality.	**Legal Reasons** Based on the plaintiff's claim seeking proof of the defendant's divorce of her before consummation of the marriage and seclusion, and based on the defendant's admission of the marriage and the absence of consummation, his initial denial of uttering the words of divorce, his subsequent admission of the authenticity of the audio recording attributed to him after hearing it, and his claim that he did not intend divorce. Since it is established from the facts of the case and the admissions of both parties in court that the husband (the defendant) uttered an explicit statement of divorce in the audio recording, saying "You are divorced," and since the principle is that an explicit statement is legally binding without regard to intention, according to Article (78/1) of the Personal Status Law, which stipulates that an explicit statement constitutes divorce whether or not it is accompanied by intention. However, since it is also established by the identical admissions of both parties in court that the plaintiff was menstruating at the time of the utterance, and that the defendant was aware of her condition at the time of the utterance; Whereas the Personal Status Law issued by Royal Decree No. (M/73) dated 06/08/1443 AH explicitly states in Article (80), Paragraph (4): "Divorce shall not take effect in the following cases: ... 4- Divorce during the menstruation period, postpartum period, or period of purity during which the wife has intercourse with the husband, provided the husband is aware of her condition." Since the legal and Sharia purpose behind the legislation of divorce is to provide a valid solution that entails legal consequences, and since the legislator has made divorce during menstruation, with the husband's knowledge, an impediment to its validity, in order to protect the family and reduce instances of invalid divorce, the defendant's statement—even if expressed explicitly—is considered null and void, having no legal or Sharia effect, due to the legal impediment existing at the time of its utterance. And whereas the court is bound in its rulings by the provisions of the law, and the plaintiff's desire to prove the divorce is irrelevant as long as it lacks one of the conditions for its validity and occurrence according to the applicable law; therefore, the claim to prove the divorce is dismissed because the divorce did not legally take place. Judgment The court ruled as follows: First: The plaintiff's claim (...) seeking proof of divorce is dismissed because it did not legally take place, as she was menstruating at the time of the pronouncement, with the husband's knowledge. Second: Both parties are to be informed that the marriage contract between them remains valid and in effect, and that the marital bond was not dissolved by this pronouncement. Third: The plaintiff and the defendant have the right to appeal this ruling within thirty days of receiving a copy of the judgment; otherwise, the ruling becomes final. This ruling is hereby issued, and both parties have been informed of its contents.

Supplementary Table S4: Comparative analysis of Legal Reasons and final Judgment Pronouncement before and after HITL refinement (English translation).